العدد (1707) السنة السابعة - الأثنين (25) كانون الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مسؤول أميركي: سنسلم السجناء المدانين إلى بغداد إذا طالبت بهم

لجنة برلمانية لـ (المدى): تحسن أوضاع المعتقلين مقارنة بالفترة السابقة

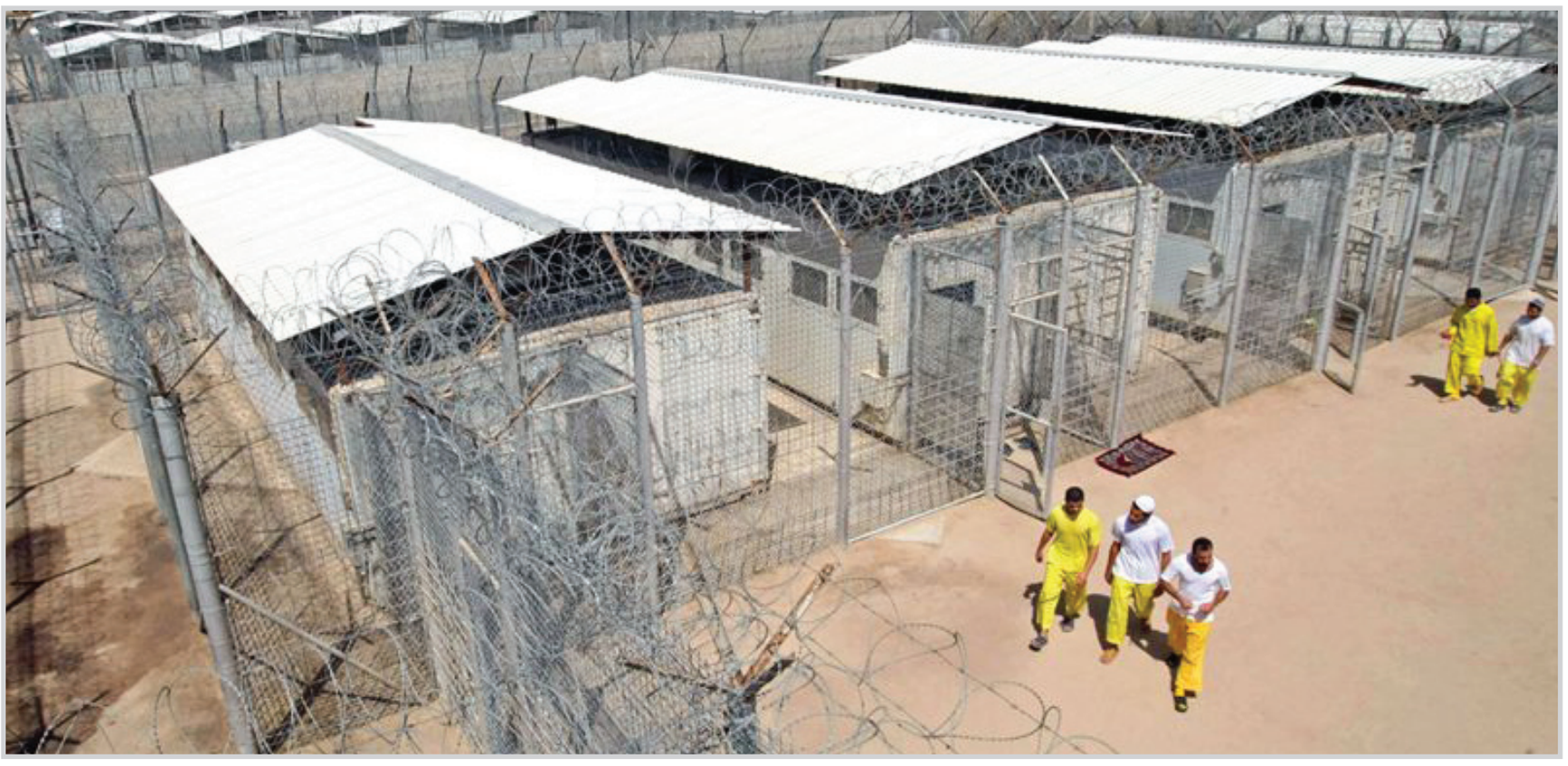

بغداد/ بشير الاعرجي

وسط تأكيدات بتحسن اوضاع المعتقلين في السجون العراقية، اعرب الجيش الاميركي عن استعداده لتسليم المدانين من رؤوس النظام السابق اذا ما طالبت الحكومة العراقية بهم.

وقالت عضوة لجنة حقوق الانسان في مجلس النواب شذى العبوسي في تصريح لـ(المدى) امس الاحد ان المعتقلات اليوم تحسنت بكثير مقارنة بالاوقات السابقة، وان اللجنة البرلمانية تتحرك على الفور حال وجود معلومات عن حدوث اية انتهاكات لحقوق الانسان في احد المعتقلات، واعربت عن عدم تخوفها من الاكتظاظ بين النزلاء والمعتقلين عند تسليم الجانب الاميركي للمعتقلين الى السلطات العراقية، بسبب وجود ٢٠٠٠ معتقل في سجن المطار و٤٠٠٠ اخرين في سجن التاجي، وان عملية تسليم المعتقلين لا تسبب اية مشاكل لان المعتقلين باقون في معتقلاتهم ولا يتم ترحيلهم الى سجون اخرى، ونوهت العبوسي الى ان من ضمن بنود الاتفاقية الموقعة بين بغداد وواشنطن يتم عرض ١٥٠٠ معتقل شهريا لغرض البت بقضاياهم، لكن مع قلة القضاة المسؤولين عن التحقيق مع المعتقلين فأن هذا العدد انخفض، وانخفضت اعداد المفرج عنهم. وتابعت العبوسي انه سيتم خلال الفترة المقبلة اطلاق سراح ٢٠٠٠ معتقل عراقي من اصل ٣٠ الفا وهو العدد الاجمالي للمعتقلين.

وعلى صعيد متصل، اكد الجانب الاميركي استعداده لتسليم المدانين من رؤوس النظام السابق اذا ما طالبت الحكومة العراقية بهم. وفي الوقت الذي تستعد فيه القوات الأميركية لتسليم المهام الأمنية بالكامل الى الحكومة العراقية وتنسحب من العراق بصورة كلية في نهاية عام ٢٠١١ حسب الاتفاقية الامنية المبرمة بين حكومتي البلدين، أكد قائد لواء الشرطة العسكرية ٨٩ والمسؤول عن معتقلي كروبر والتاجي العقيد جون هوي، ان الجانب الاميركي سيسلم معتقل التاجي الى العراقيين في منتصف اذار المقبل كما سيتم تسليم الجزء الاكبر من معتقل كروبر منتصف تموز القادم. واضاف هوي بحسب اذاعة العراق الحر ان "القوات الاميركية اطلقت سراح اكثر من ١٢ الف معتقل عام ٢٠٠٩ وفقا للاتفاقية وان عدد المعتقلين الموجودين حاليا يبلغ اكثر من خمسة الاف معتقل. وعن تردد انباء عن اطلاق سراح ما يعرف بزعيم عصائب الحق قيس الخزعلي بعد ان تسلمته الحكومة العراقية من القوات الاميركية اكد هوي انهم يحترمون قرارات الحكومة، وأن هذا شأن خاص بها، لافتا الى انهم يعملون وفق منهجين الاول هو اطلاق سراح الابرياء من المعتقلين والاخر هو تسليم المعتقلين الذين تطالب بهم الحكومة.

ويشار الى ان عملية تسليم المعتقلين من القوات الاميركية الى الجانب العراقي تأتي ضمن بنود الاتفاقية الامنية الموقعة بين رئيس الوزراء نوري المالكي والرئيس الاميركي الاسبق جورج بوش بداية العام الماضي.

وفي معرض رده على سؤال حول استجابة القوات الاميركية لمطالب الحكومة بتسلم المدانين من رؤوس النظام السابق كي تنفذ بحقهم الاحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية العراقية العليا ومنهم علي حسن المجيد الذي ادين مؤخرا في قضية حلبجة، أكد قائد لواء الشرطة العسكرية ٨٩ ان هنالك برنامجا لتسليم كافة المعتقلين من هذا الطراز الى الحكومة وانهم مستعدون لتسليم هؤلاء حال مطالبة الحكومة بهم.

وبخصوص المعتقلات والسجون ايضا وفي وقت طالب فيه نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي باجراء تحقيقات حول وجود سجون سرية في العراق، نفى العقيد جون هوي ان تكون لديهم اية معلومات حول هكذا سجون على حد تعلق الامر بوزارة العدل.

غداً.. محاميان بريطانيان شاركا في التحضير لحرب العراق أمام لجنة شيلكوت

لندن/ وكالات

نقلت صحيفة "ذي انديبندنت" في عددها الاحد ان محاميين سابقين شاركا في التحضير لحرب العراق من جانب القوات البريطانية سيشهدان يوم غد الثلاثاء امام لجنة التحقيق المعنية انهما يعتبران هذه الحرب "غير قانونية".

وسيوضح مايكل وود، احد ابرز مستشاري وزارة الخارجية البريطانية انذاك، ومساعدته اليزابيث ويلمزهورست التي كانت استقالت قبل حرب العراق، انهما لم يكونا الوحيدين اللذين ساورتهما شكوك حول مبررات العملية التي هدفت الى الاطاحة بنظام صدام.

وكان المحاميان "اخطرا" الخارجية البريطانية "بوضوح" بان هذا العمل "غير قانوني" وفق القواعد الدولية. واكدت اسبوعية (ذي اوبزرفر) ان وود سيقول امام لجنة التحقيق ان هذه الحرب كانت "غير قانونية" في غياب قرار ثان من مجلس الامن الدولي يسمح علنا باستخدام القوة في العراق.

لكن المستشار الاول للخارجية البريطانية انذاك المدعي العام اللورد بيتر غولدسميث كان وافق على العملية العسكرية البريطانية تحت غطاء قرار للامم المتحدة صدر في تشرين الثاني ٢٠٠٢.

وستستمع لجنة شيلكوت الى شهادة غولدسميث الاربعاء المقبل.

وذكر تقرير لموقع الجريدة الالكتروني انه سبق أن أجريت تحقيقات كثيرة في ملف حرب العراق (بما فيها تحقيق هولندي اعتبر هذا الأسبوع أن عملية الغزو كانت غير شرعية)، وقد بدأت جميعها منذ فترة طويلة إلى درجة دفعت معظم الناس إلى اعتبار أن التحقيق البريطاني الأخير، بقيادة جون شيلكوت، سيكون بلا جدوى. وفي الواقع، كان التحقيق مفيداً حتى الآن، لكن الأمر لا يعود بأي شكل إلى تزايد صراحة بعض الجنود والجواسيس والدبلوماسيين منذ تقاعدهم.

في ١٢ كانون الثاني، استجوبت لجنة جون شيلكوت، آلاستير كامبيل الذي كان سابقاً أبرز متحدث باسم الحكومة والمسؤول الأول عن تبرير أفعالها.

كانت شهادته بمنزلة حصة تدريبية مهمة تسبق الظهور الوشيك للشاهد الرئيسي: رئيسه السابق توني بلير.

وساعد كامبيل في بناء وترويج قضية الحرب. وقال: "لم يقل أحد فعلياً إن صدام لم يكن يملك أسلحة دمار شامل".

إنه أمر صحيح، لقد أدى سجل صدام الحافل في تصنيع واستعمال أسلحة مماثلة، وحدس المفتشين في الأمم المتحدة، وواقع أن الدكتاتور لم يتوقف عن إزعاجهم والتصرف وكأنه مذنب حتى النهاية، إلى الإيحاء بأنه لايزال يحتفظ ببعض أسلحة الدمار الشامل. لكن أنواع الأسلحة كثيرة، لاتزال الأسلحة النووية حتى الآن على رأس أنواع الأسلحة التي تثير الرعب، وقد تبيّن أن الأدلة التي قدمتها بريطانيا والولايات المتحدة للتأكيد على أن صدام كان ينشط لصنع قنبلة نووية خلال وقت قصير لم تكن صحيحة. حين سيخضع بلير للاستجواب حول مسألة أسلحة الدمار الشامل، يجب أن يركّز شيلكوت وزملاؤه على الأسلحة النووية، وتحديداً على إعلان الحكومة بأن صدام قد يطوّر هذا النوع من الأسلحة "في غضون سنة أو سنتين".

لابد من إجراء تحقيق أوسع في هذه الادعاءات النووية التي دفعت بلير إلى اعتبار تهديد العراق "خطيراً ووشيكاً".

ويجب التركيز في المقام الثاني على سبب تغيير أجهزة المخابرات.

وصف بلير تلك المخابرات بـ"الشاملة، والدقيقة، والموثوقة"، بينما كانت في الواقع غير كفؤة وقديمة؛ كما وصف الاستنتاجات التقريبية بأنها ترقى "فوق الشبهات".

وخلال التحقيق، ميّز كامبيل بين تغيير الجُمل والفقرات الواردة في الملفات وتشكيل أجهزة المخابرات فعلياً. مجدداً، إنه أمر عادل بما يكفي، وبالتالي، لا نفع بالنسبة إلى التحقيق من محاولة إثبات الادعاءات التي وردت في تصريحات بلير حول أسلحة الدمار الشامل. يجب أن تركز اللجنة على أمر أدق من ذلك، أي على سياسة الإهمال التي اتبعتها حكومته في التعامل مع مصادر ادعاءاتها، وعدم اعترافها بالشكوك التي تحيط بها، ونزعتها إلى المبالغة في وصف الأمور.

توجد أيضاً سلسلة من الأسئلة الممتازة حول طريقة التصرف خلال الحرب وتداعياتها. على سبيل المثال، لماذا بدت بعض القوات البريطانية غير مهيأة كلياً لتنفيذ المهمة؟ ولماذا عجزت وزارة المالية التي كان يرأسها غوردون براون، وزير الخزانة البريطاني في تلك الفترة، في توظيف أموالها في الأماكن التي أشار إليها بلير؟ (لقد عُذر براون بشكل مشبوه عن تقديم شهادته حتى انتهاء الانتخابات العامة المرتقبة في بريطانيا).

من المخاوف الأخرى في هذا المجال، تبرز مسألة تثير استياءً متزايداً حول تحديد الوقت الصحيح الذي كلّف فيه بلير القوات البريطانية بتنفيذ الحرب، وما إذا كان أعلن أموراً أخرى لجورج بوش والجمهور البريطاني بالتزامن مع ذلك.

وما الذي دفعه إلى دخول الحرب من دون الحصول على ضمانات كافية تؤكد وجود خطة أميركية لإعادة البناء بعد الحرب؟

الجزائر تستأنف محاكمة مصري بتهمة تسفير مقاتلين إلى العراق

الجزائر/ وكالات

قررت المحكمة العليا الجزائرية، أعلى هيئة قضائية في البلاد، إعادة محاكمة المصري ياسر سالم "أبو جهاد" أمام محكمة الجنايات في مجلس قضاء العاصمة الجزائرية التي حكمت عليه قبل شهور بالسجن ١٥ عاماً برفقة قياديين في جماعة "حماة الدعوة السلفية" بتهمة تجنيد مسلحين وارسالهم الى العراق.

ويواجه المتهم الوقائع نفسها التي وُجّهت إليه في السابق وهي "الانتماء إلى جماعة إرهابية تنشط داخل البلاد وخارجها، وعدم التبليغ عن الجماعات الإرهابية وتموينها وتمويلها، والإشادة بالأعمال الإرهابية، والتزوير واستعمال المزور". ويعني قرار المحكمة العليا، وهو إجراء عادي، إعادة المحاكمة مجدداً ولكن مع تغيير تشكيلة المحكمة.

ويرافع عن المتهم المصري محاميان جزائريان هما مصطفى بوشاشي وحسيبة بومرداسي والمحامي المصري منتصر الزيات الذي حضر المحاكمة من قبل إثر ترخيص من نقابة محامي الجزائر.

ويفيد الملف القضائي لـ "أبي جهاد"، المزدوج الجنسية (مصرية وجزائرية)، إنه دخل إلى الجزائر في العام ١٩٩٣ وعمل تاجر خردوات، ثم انتقل إلى استيراد وتوزيع الأدوية والتجهيزات الطبية، وكان مقيماً في باب الوادي في الضاحية الشرقية للعاصمة، وقد اشترى شققاً وعقارات عدة، وجنى ثروة تقول أجهزة الأمن إنها مكّنته من ربط اتصالات مع قيادة جماعة "حماة الدعوة السلفية" التي توصف بأنها "تنظيم إرهابي محدود" ينشط في غرب البلاد، وأيضاً المشاركة في "تجنيد جزائريين تطوعوا للقتال في العراق، وتكفّل باقتناء تذاكر سفرهم إلى دمشق، وتكفّل بهم مالياً أيضاً حتى وصولهم إلى العراق".

وطالب المحامي المصري منتصر الزيات قبل أيام بإطلاق موكله ياسر سالم، مؤكداً أن الأخير أرسل إليه رسالة يزعم فيها أن زوجتيه الجزائريتين لا تستطيعان زيارته كما أن أمه المريضة لا تقوى أيضاً على السفر وزيارته.

وذكر الزيات نقلاً عن ياسر: "أصابتني مظلمة شديدة أضرت بأهلي وأمي وأولادي وأوذينا بأذى وبأس شديدين نسأل الله الثبات والرضا بعد القضاء".

وتابع: "قدّمت للجزائر أكثر مما يقدمه أخلص أبنائها، فكنت من أوائل المتبرعين الخواص الأجانب للجزائر شعباً وحكومة في الزلزال العظيم عام ٢٠٠٣، وتوجد شهادة تدل على ذلك من وزارة الصحة هناك".

واشنطن تطعن في قرار تبرئة شركة بلاك ووتر

بغداد/ وكالات

أكد جو بايدن نائب الرئيس الأمريكي إن وزارة العدل ستستأنف الأسبوع المقبل قرار قاض اتحادي بإسقاط التهم المنسوبة إلى أفراد الحراسة العاملين بشركة بلاك ووتر في حادث إطلاق نار في العراق عام ٢٠٠٧.

وقال بايدن عقب لقائه رئيس الجمهورية جلال طالباني "في الوقت الذي نبدي احتراما كاملا لاستقلال القضاء الأمريكي ونزاهته، نشعر بخيبة الأمل لقرار القاضي إسقاط لائحة الاتهام".

وقرر حاكم فيدرالي أمريكي أواخر العام الماضي تبرئة خمسة موظفين سابقين في شركة "بلاك ووتر" بعد اتهامهم بقتل ١٤ عراقيا في ساحة النسور وسط بغداد في أيلول ٢٠٠٧ خلال مهمة لوزارة الخارجية الأمريكية. وعقب قرار القاضي الامريكي اصدرت الحكومة العراقية عدة بيانات غاضبة وتعهدت بانها ستواصل "العمل بقوة وحزم لرفع دعوى قضائية".

وبدأت الحكومة العراقية جمع توقيعات من أجل رفع دعوى قضائية مدنية نيابة عن المتضررين، بهدف الحصول على تعويضات لعدد من هذه الحالات. وشددت الحكومة أنها لن تكتفي فقط بالتعويض المادي بل يجب "محاكمة" المتهمين وأيضا أشخاص عراقيين يمثلون مكاتب محاماة أمريكية ومترجمين وشركة أمنية عراقية كونهم قاموا بـ"التحايل" عليهم و"إجبارهم" على توقيع أوراق لا يعلمون مضمونها.

وكانت القضية قد اغلقت بعدما قال محامو نحو سبعين عراقيا إن موكليهم وافقوا على اتفاق مالي أبرمَ في تشرين الثاني مع "بلاك ووتر".

واتهم الضحايا مكتب المحاماة الذي ترافع عنهم بـ"الخداع" في القضية، وأن محاميهم أخبروهم بأنهم إذا لم يقبلوا بالتعويضات فإن شركة "بلاك ووتر" في طريقها إلى الإفلاس وأنهم لن يحصلوا بعد ذلك على أي تعويض.

سكن النساء بمفردهن في العراق مطلب للناشطات والمجبرات.. ولكن

بغداد/ السومرية نيوز

تنظر إيمان راسم العزاوي إلى القهوة التي تغلي، في مطبخها الذي تحكي أوانيه ومقاعده صمت إيمان الدائم وحديثها المستمر مع نفسها، وتقول "فكرت بالاستقلال في سكني، بعد أن فكر إخوتي ببيع البيت الذي تركه أبي لنا بعد وفاته".

وتضيف إيمان العزاوي (٤٦ سنة)، وهي تقف على الجانب الأيسر من غرفتها الذي تحول إلى مكتبة مليئة بالكتب والمجلات، في منطقة الكرادة وسط بغداد، أن "ظلم المجتمع يطاردني لحد الآن، حتى في العمل لاني أعيش وحدي، لذلك أفكر أحيانا بالسفر والإقامة خارج العراق".

وتنصح إيمان العزاوي العضوة في رابطة المرأة العراقية والموظفة في إحدى الشركات الأهلية، المرأة التي تسكن لوحدها بان "يتردد عليها أهلها من اجل أن تكون في مأمن من نظرة المجتمع لها، كما أن عليها العودة في وقت مبكر وتحديد علاقاتها حتى مع الفتيات من أجل الحفاظ على هدوء المكان وطبيعته".

وتؤكد أن "صاحب العمارة التي تسكن فيها فرض على الساكنين عدم سكن الشباب العزاب، يعني ان الساكنين كلهم من العائلات". لم يغب عن إيمان حس الدعابة إذ تقول "أمر جيد أن تكتبوا عني، ربما يتعرف شخص عليّ من خلال كتابتكم لهذا التقرير، ويعتبرني مناضلة ويتقدم لخطبتي".

ويؤيد مهند حميد (٣٢ سنة) استقلال المرأة بالسكن لوحدها ويقول انه "أمر لا بأس به لان المرأة الان أصبحت قادرة على إدارة حياتها بالشكل الصحيح والسليم، خاصة المرأة العراقية التي تتمتع بصلابة في مواجهة الظروف"، "انه بالرغم أن نظرة المجتمع قاصرة لحد الآن للمرأة ،إلا أن على المجتمع أن يحترم قرارها بالاستقلال بالسكن".

من جانبها، تؤكد النائبة المستقلة صفية السهيل أن "الظروف المعيشية التي تمر بها المرأة العراقية صعبة، مما يضطرها للخروج والعمل والاستقلال بمسكنها"، مستدركة انه "حتى لو توفر المعيل، أي احد الأقارب، فانه سرعان ما يتعرض إلى ضغط الظروف في الحياة اليومية التي تجعله منشغلا بتأمين لقمة الخبز لعائلته بشكل لا يدع له مجالا للاهتمام بقريبته التي فقدت المعيل والزوج".

وترى السهيل أن استقلال المرأة بالسكن "تأكيد لاستقلالية العائلة، من جهة والاعتماد على النفس من جهة أخرى، وإبراز لشخصية المرأة وهو أمر يجب التشجيع عليه وعدم كبته".

وتبين السهيل أن "هناك عددا كبيرا من الموظفات والفتيات غير المتزوجات، لكنهن يسكن بعيدات عن أسرهن بسبب الأمور التي تعرضت لها البلاد من تهجير ونزوح، بالتالي فأن من الطبيعي أن تستقل الفتاة بمسكنها من اجل التأكيد على الاستمرار في طموحاتها في الحياة".

فيما تؤكد رئيسة مكتب منظمات المجتمع المدني في العراق فائزة العبيدي، أن "آخر إحصائية دولية تشير إلى أن عدد الأرامل في العراق وصل إلى ٣ ملايين و١٦ ألف أرملة".

لكن تقول إن "توجيه المرأة إلى السكن بمفردها نوع من الانفتاح لا أتمناه"، موضحة أن ما تتمناه للمرأة هو "حرية الفكر والدفاع عن حقوق المرأة المعنفة التي يقع عليها الظلم، فالحالة الشائعة ليس استقلالية النساء بالسكن، بل اضطرار العديد منهن للسكن في منزل واحد مع عدد من العائلات التي تجمعها صلة القرابة بسبب العوز وأزمة السكن، وما يفرزه وضع كهذا من أزمات".

أما الطالبة الجامعية نيران علي فوصفت المرأة المطالبة بحق السكن المستقل "بالمتهورة"، لان المجتمع العراقي لم يصل إلى "مستوى الفهم لطبيعة حرية المرأة مما يدعها عرضة للاتهامات والاستغلال من الآخرين، وهذا أمر لا ترضاه المرأة الحكيمة والعاقلة"، بحسب تعبيرها.

وتشاركها زميلتها لمى مصعب بالقول إن "الاستقلالية شيء جميل، لكن الفتاة التي تفكر بالسكن المستقل تريد التمرد على الواقع المعاش خصوصا عندما تصل إلى سن النضج بشكل يدفعها الى التساؤل لماذا يسمح للرجل بالاستقلالية ولا يسمح للمرأة بممارسة هذا الفعل أو ذاك". وتتابع لمى بالقول "إن الكثير من الفتيات يتأثرن بحياة الغرب في كثير من الأمور التي نشاهدها الآن في وسائل الإعلام هو أمر مغلوط"، معللة ذلك بأن "الفتاة لا تفكر ماذا سيحل بها في مجتمع لم يصل بعد حتى الإقرار بحقها باختيار شريك في الزواج فكيف باختيار نمط حياة بدون زواج".

أما المدرسة كوثر شاكر فترى أن تأثير بعض من رجال الدين على عقول النساء، "وقراءاتهم الخاطئة للدين"، بحسب توصيفها "تسبب في تقوقع المرأة وتراجعها وعدم مطالبتها بحقها المشروع في سكن مستقل، في حين أنها اليوم تشغل مهمات يشغلها الرجال سابقا في العلم والصحافة والطب وكافة مجالات العمل"، على حد تعبيرها. وتفسر رفض المجتمع لسكن المرأة لوحدها بأنه "تجسيد لرغبة الرجال في الهيمنة على المرأة وغيرتهم من تعلمها وعلو شانها اليوم في مجالات عدة".

فيما يرى صفاء محيي موظف وأب لثلاث بنات جامعيات، أن من تلجأ إلى السكن بمفردها في العراق "ستتعرض لانتقادات واتهامات تمس أخلاقها وشرفها، إضافة إلى الظروف الأمنية الخطرة التي يمكن أن تطالها، كونها لا تضمن أن تكون في منأى من الاعتداء من قبل جهات عدة"، مؤكدا وهو يستذكر بناته الثلاث "أنا لا اسمح لأي من بناتي أن تسكن لوحدها". من جانبها تقول الباحثة الاجتماعية رافدة العزي إن المرأة العراقية فقدت حقوقها التي تمتعت بها في ظل العهود والحكومات السابقة، وخاصة تلك الحقوق البسيطة التي منحتها لها ثورة تموز ١٩٥٨ ومنها التمتع بسكنها المستقل".

وتتابع أن هناك "تراجعا عن مشاركة المرأة في الحياة الوظيفية والخدمة العامة والنشاط الاقتصادي، فيما هناك تبعية المرأة المتزايدة للرجل سواء كان أخا أو أبا أو زوجا، وحتى ابن العم أو الخال مما يجعل الحديث عن حرية المرأة باستقلالية السكن أمرا غير واقعي".

فيما يرى رجل الدين كاظم جواد الموسوي، أن "الله كفل للمرأة حق التمتع بحريتها كاملة وأعطاها الكثير من الحقوق إضافة إلى الواجبات التي كلفت بها، فهناك الكثير من التشريعات السماوية التي تجيز للمرأة حرية استقلالها بالسكن".

ويضيف الموسوي ان "المرأة العراقية وفي ظل هذه الظروف الاجتماعية والاقتصادية القاهرة، أصبحت تستطيع الاستقلال بآرائها ومسكنها وأمور أخرى ولا احد يعيب عليها ذلك"، لكنه يستدرك بالقول إن "تركيبة المرأة العراقية وارتباطها القوي بعائلتها وأهلها والظروف الأمنية المحيطة كلها أمور تحتم عدم استقلالية المرأة في السكن حفاظا عليها وعلى سمعتها".

ويؤيد الخبير القانوني طارق حرب رأي الموسوي في أن القضاء والشرع كفل تمتع المرأة بحرية السكن طالما بلغت سن الرشد، ولا وصاية للغير عليها، ويوضح "إذا بلغت المرأة سن الرشد لها أن تفعل ما تشاء، شريطة أن لا تصطدم بالعادات والتقاليد". ويرى حرب أن "المرأة التي تسعى لاستقلالية السكن يجب أن تضع في بالها العادات وليس القانون، كون التفرد بالسكن يتطلب الكثير من المصاريف التي لا يقدر عليها الرجل الذي يخشى في اغلب الأحيان الظروف الاقتصادية والأمنية، إضافة إلى الظروف الأخرى فكيف بالمرأة وهي وحيدة".

ويلفت حرب إلى أن هذه الظاهرة حتى لو كانت مقبولة في مركز المحافظات العراقية، فإنها غير مقبولة في القضاء والناحية والقرية والهور والجبل"، مرجحا أن المجتمع "قد يجيز حرية المرأة في اختيار شريك حياتها وحقها في السفر، لكنه يرفض استقلاليتها بالسكن".